نقابة مـــيتر

تقرير "نقابة ميتر"

للربع الثالث من العام الثاني لمجلس نقابة الصحفيين

تقرير "نقابة ميتر" للربع الثالث من العام الثاني لمجلس نقابة الصحفيين

إعداد:

الوحدة البحثية بموقع نقابة ميتر

تصميم الغلاف والتنسيق الداخلي:

الوحدة الإعلامية بموقع نقابة ميتر

الناشر:

موقع نقابة ميتر

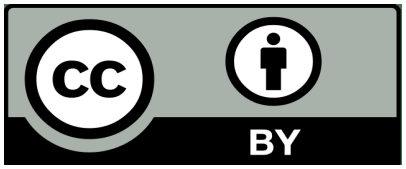

هذا المصنف مرخص بموجب
رخصة المشاع الإبداعي:
النسبة للإصدارة 4.0.

المحتويات

مقدمة

منهجية التقرير

الباب الأول: أداء مجلس نقابة الصحفيين خلال الربع الثالث من عامه الثاني

- المجلس يغيب عن النقابة دون أسباب
- الآثار المترتبة على عدم اجتماع مجلس النقابة

الباب الثاني: مطالبات تلاحق مجلس نقابة الصحفيين

- اعتصام 3 صحفيات ومطالبات بعودة دور النقابة
- فصل لصحفيين من التأمينات تعسفيا ومطالبات بتدخل المجلس

الباب الثالث: لجان مجلس خمول دون تطوير

- لجنة تطوير المهنة والتدريب
- لجنة جوائز الصحافة المصرية
- اللجنة التشريعية
- لجنة المرأة
- لجنة الحريات
- لجنة الخدمات
- لجنة النشاط
- لجنة الإسكان

الباب الرابع: الوعود الانتخابية لا تقدم أو جديد

- لجنة المرأة
- التفاوض وخروج الصحفيين المحبوسين احتياطيا
- تدريب الصحفيين وتطوير المهنة

- التصدي لظاهرة الفصل التعسفي للصحفيين
- الرعاية الصحية
- تعديلات تشريعية لإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر
- مشروع سكني للصحفيين (مدينة الصحفيين)

خاتمة وتوصيات

مقدمة

غابت اجتماعات مجلس نقابة الصحفيين، على مدار الربع الثالث من العام الثاني من الفترة القانونية لمجلس النقابة الذي تم انتخابه في انتخابات التجديد النصفي الأخيرة 2021، وتحديدا خلال(نوفمبر، ديسمبر، يناير)، وكان آخر اجتماع لمجلس النقابة في أكتوبر من العام المنصرم 2022، في انقطاع تام دون أسباب واضحة، واتسمت اجتماع مجلس النقابة على مدار العامين الماضيين بالندرة، وهو ما أثر بشكل كبير على مصالح الصحفيين أعضاء الجمعية العمومية، كما يتنافى عدم اجتماع مجلس النقابة مع قانون ولائحة نقابة الصحفيين.

حالة من التكلس والخمول أصابت مجلس نقابة الصحفيين خلال العامين الماضيين، وهو ما أثر بالسلب على الدور المنوط بالمجلس، إذ ظهرت النقابة في أداء باهت ومتراجع، كما ظلت اللجان في حالة من الخمول وتعمل دون استراتيجية. فضلاً عن غياب بعض اللجان عن المشهد تماما رغم أهميتها وأدوارها التي قامت بها على مدار السنوات الماضية، مثل لجنتي التشريعات والحريات.

أما بالنسبة للوعود الانتخابية ظل الأمر كما هو في الشهور السابقة، فخلال الربع الثالث من العام الثاني للمجلس، انتقل مؤشر وعد واحد فقط من "جاري العمل عليها" إلى "تحققت نسبيا" ليصبح مجمل مؤشرات الوعود التي استقرت عند "تحققت نسبياً" وعدان فقط. وظل مؤشر خمسة وعود عند تقييم "لم يتم العمل عليها"، وثلاثة الآخرين عند تقييم "جاري العمل عليها".

منهجية التقرير

يعرض التقرير ويحلل ما قدمه مجلس نقابة الصحفيين خلال الثلاثة أشهر الثالثة (نوفمبر، ديسمبر، يناير) في عامه الثاني في فترته القانونية؛ والتي سنتتهي في مارس 2023 بالنسبة نقيب الصحفيين ضياء رشوان، وفي 2025 لأعضاء المجلس الذين تم اختيارهم في انتخابات التجديد النصفي لعام 2021. ويهدف التقرير إلى متابعة وتقييم أداء مجلس النقابة في الفترة من مايو 2022 وحتى أكتوبر 2022.

واعتمدت منهجية هذا التقرير على متابعة تفاعل مجلس النقابة مع أزمات الصحفيين المختلفة، وقرارات وتحركات المجلس. كما اعتمد التقرير على التوثيق والمتابعة لأداء المجلس في تنفيذ الوعود الانتخابية على أرض الواقع والتي تتضمن 10 وعود مختلفة.

ووفقا لمنهجية "نقابة ميتر" فقد تم التحقق مما سيعرض في التقرير من خلال ما تم رصده سواء بالبيانات الرسمية التي أصدرها نقيب الصحفيين أو أحد أعضاء المجلس، وتم نشرها إما عن طريق صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، أو الموقع الرسمي لنقابة الصحفيين، أو بالتواصل المباشر مع بعض أعضاء مجلس النقابة، وكذلك رصد وتوثيق أخبار نقابة الصحفيين التي تم نشرها عبر المواقع الصحفية المصرية.

الباب الأول: أداء مجلس نقابة الصحفيين خلال الربع الثالث من عامه الثاني

المجلس يغيب عن النقابة دون أسباب

اختفى مجلس نقابة الصحفيين خلال الربع الثالث من عامه الثاني في فترته القانونية ولم يعقد أية اجتماعات خلال الثلاثة أشهر الماضية، منذ الاجتماع الذي عقد في أكتوبر الماضي. ما يتنافى مع قانون ولائحة نقابة الصحفيين.

وهو ما دفع عضو مجلس النقابة محمود كامل ومعه 3 من أعضاء مجلس النقابة (هشام يونس، محمد سعد عبد الحفيظ، محمد خراجة) لتوجيه بلاغ إلى الجمعية العمومية في 10 يناير 2023 عبر صفحته على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك، للشكوى من ندرة اجتماعات مجلس النقابة، كما طالب من نقيب الصحفيين بضرورة انعقاد اجتماع طارئ للمجلس لمناقشة بعض الأمور والملفات العالقة، وهو ما لم يحدث حتى كتابة هذا التقرير.

ومن المفترض أن يجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل في الشهر. وبالتالي كان من المنتظر أن يكون المجلس قد أجتمع 3 اجتماعات على الأقل خلال الثلاثة أشهر الماضية على أقل تقدير، وفقا للائحة النقابة الداخلية، والتي تنص على أن: "يعقد مجلس النقابة جلسة دورية كل شهر ويعقد جلسات أخرى بناء على قرار سابق منه أو من هيئة مكتب المجلس أو بناء علي طلب ثلاثة فأكثر من أعضاء مجلس النقابة.. ويكون انعقاده صحيحا بحضور سبعة أعضاء"[1].

وينعقد مجلس نقابة الصحفيين بناء على دعوة النقيب وذلك وفقا للائحة الداخلية لنقابة الصحفيين والتي تنص على: "توجه الدعوة لحضور جلسات المجلس من النقيب قبل موعد انعقادها بثمان وأربعين ساعة على الأقل متضمنة جدول أعمالها بالإضافة إلي ما يقترح أعضاء المجلس عرضه على المجلس قبل انعقاده ويشترك السكرتير العام في تنفيذ هذه الإجراءات".

الآثار المترتبة على عدم اجتماع مجلس النقابة

تسبب تخلف مجلس نقابة الصحفيين عن انعقاد اجتماعاته بشكل منتظم ودوري، في تعطيل عدد من الملفات والإضرار بمصالح الجمعية العمومية المنتخبة لإدارة مصالح النقابة، وهو ما ذكره بلاغ أعضاء مجلس النقابة المقدم للجمعية العمومية.

١ اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين

وتضمنت الملفات التي تخلف المجلس في البت فيها خلال الفترة الماضية: "مناقشة ملف مبنى النقابة وواجهتها المكفنة لما يقرب من 3 سنوات دون سبب واضح، إلى جانب تعطل النظر في المذكرات والشكاوى المحالة للجنة التسويات والتي تقدم بها عدد من الصحفيين بسبب علاقات العمل للبت فيها وحلها، بالإضافة إلى مناقشة ملف القروض والإعانات المالية التي يتم صرفها دون آليات محددة، إذ تم صرف مليون جنيه خلال شهر واحد بالمخالفة لقرار المجلس السابق".

وبالإضافة إلى ذلك، لازال ملف بدل البطالة التي تقدم للحصول عليها مئات من الصحفيين لم يتم البت في طلباتهم رغم ورود مخاطبات من الجهات التي طلبت النقابة مراجعة أسماء الصحفيين فيها، فضلاً عن تأخر مجلس النقابة بحث طلبات الصحفيين المقدمة للنقابة بمذكرات رسمية.

كما تسبب عدم اجتماع مجلس النقابة في التأخر لاتخاذ قرار يخص المقر الإداري المغلق بالسيدة زينب، وهو ما تسبب في إهدار لأموال النقابة، إذ تستمر النقابة في دفع قيمة إيجار المقر المغلق دون الاستفادة منه أو الحاجة إليه.

بالإضافة إلى ما تم ذكره، تسبب عدم انعقاد مجلس النقابة في عدم اتخاذ خطوات جادة وجديدة في أوضاع الصحفيين المحبوسين والطلبات المقدمة من أسرهم، إلى جانب التأخر في بحث ملف تأمينات للصحفيين المفصولين والتي أغلقت ملفاتهم.

فضلاً عن ذلك حتى الآن لم يناقش مجلس نقابة الصحفيين واقعة الاستيلاء على 150 ألف جنيه من أموال شركة "بي تك" مما تسبب في إيقافها التعامل مع الصحفيين.

الباب الثاني: مطالبات تلاحق مجلس نقابة الصحفيين

اعتصام ٣ صحفيات ومطالبات بعودة دور النقابة

في نوفمبر من العام المنصرم 2022، أعلنت 3 صحفيات أعضاء الجمعية العمومية[2](رشا عزب- منى سليم- إيمان عوف) عن اعتصامهن وإضرابهن داخل نقابة الصحفيين، اعتراضاً منهن على حالة التراجع والضعف الذي يمر بها المجلس على مدار العامين الماضيين.

واستمر اعتصام وإضراب الـ 3 صحفيات لمدة 7 أيام متواصلة، وطالب الصحفيات بعدة مطالب خلال فترة اعتصامهن وإضرابهن من بينها: "التدخل لإخلاء سبيل الصحفيين المحبوسين، تفعيل لجنة الحريات".

فصل صحفي جريدة المصرية من التأمينات تعسفيا ومطالبات بتدخل المجلس

في 19 يناير أعلن عدد من صحفي جريدة المصرية الصادرة عن شركة الرحمة للصحافة والنشر والتوزيع، عن تقدمهم بعدد من المذكرات لنقابة الصحفيين حملت أرقام (87 لسنة ٢٠٢٠ و5820 لسنة ٢٠٢٢ و7103 لسنة 2022) وذلك إثر قيام إدارة الجريدة بفصلهم تعسفيًا من التأمينات الاجتماعية دون إخطارهم؛ في محاولة للتخلص من مديونية التأمينات التي امتنعت المؤسسة عن سدادها لسنوات[3].

وأكد الصحفيون أن كل محاولاتهم للتواصل مع الإدارة باءت بالفشل بعد أن أغلقت الإدارة مقر الجريدة وحولته لشقة سكنية لشقيق رئيس التحرير أحمد سعيد عبد المعطي الذي هو في الأساس المالك الفعلي للجريدة ويُمثله من الباطن والد زوجته محمد عبد الرحمن عفيفي، بالإضافة للمالك القديم للجريدة والذي لا زال مثبتًا في الأوراق الرسمية محمود إبراهيم حسان.

وأثبت الصحفيون في مذكراتهم التي تقدموا بها لمجلس نقابة الصحفيين، قيام إدارة الجريدة بكم هائل من المخالفات القانونية والنقابية وطالبوا بمثول رئيس التحرير أمام لجنة تحقيق نقابية لمطالبته للصحفيين بدفع تأميناتهم.

من جهته تواصل رئيس لجنة التسويات بنقابة الصحفيين، محمد يحيى، مع الصحفيين المفصولين، معلناً عن بدء اللجنة في فحص المذكرات والتواصل مع إدارة الجريدة لإعادة الصحفيين وإمهال رئيس التحرير حتى موعد اجتماع مجلس النقابة المُقبل لحل الأزمة، قبل البدء في إجراءات تحويله للتحقيق.

وأوضح يحيى، أن لجنة التسويات معنية بالوقوف إلى جانب الصحفيين ضد محاولات الفصل التعسفي والحفاظ على حقوقهم بشتى الطرق الممكنة وأنها لن تتوانى عن اتخاذ كل الإجراءات القانونية ضد إدارة الجريدة ورئيس تحريرها بما يحفظ تلك الحقوق.

---

٢ "للخروج من النفق المظلم"... صحفيات مضربات عن الطعام لحين تنفيذ مطالبهن

٣ أحد الصحفيين المفصولين من "المصرية": الاعتصام أحد الحلول المطروحة.. ولدينا خطوات تصعيدية أخرى

الباب الثالث:لجان مجلس خمول دون تطوير

امتداداً لأداء لجان مجلس النقابة التي تم تشكيلها منذ ما يقرب من عام ونصف، ظلت اللجان تعمل دون استراتيجية أو خطة ممنهجة، فيما كانت معظم لجان النقابة خلال الثلاثة أشهر الماضية خاملة دون جديد، كما ظلت بعض اللجان معطلة مثل التشريعات والحريات.

- لجنة تطوير المهنة والتدريب

خلال الربع الثالث من العام الثاني لعمر مجلس نقابة الصحفيين، أعلنت لجنة تطوير المهنة والتدريب برئاسة عضو مجلس النقابة حماد الرمحين، عن 13 دورة تدريبية إضافية على فترات زمنية متقاربة، لتدريب وتطوير الصحفيين وأسرهم. كان من ضمنهم الدورة التدريبية للمتقدمين للجنة القيد دفعة 2022.

- اللجنة التشريعية

استمرت الجنة التشريعات خلال الربع الثالث من العام الثاني معطلة، حيث لم تتقدم بأي تعديلات تشريعية لمجلس النواب فيما يخص الحبس الاحتياطي للصحفيين، أو ما يتعلق بحرية الصحافة والإعلام.

وكانت أخر جمعية عمومية التي انعقدت في 2 إبريل من العام 2021، قد أقرت تفويض مجلس النقابة في إعادة فتح الحوار حول قوانين تنظيم الصحافة، مع مجلس النواب، والتي بشأنها تعيد حبس الصحفيين في قضايا النشر بالمخالفة لمواد الدستور المصري.

- لجنة المرأة

خلال الربع الثالث من العام الثاني لمجلس نقابة الصحفيين، ما زال قرار تدشين لجنة المرأة حبيس الأدراج دون تفعيل حقيقي على أرض الواقع.

- لجنة الحريات

استمرت لجنة الحريات معطلة خلال الربع الثالث من العام الثاني من عمر المجلس، ويأتي هذا رغم مطالبات عدد من الصحفيين بضرورة تفعيل لجنة الحريات المعطلة منذ عام 2019.

- لجنة الإسكان

خلال الربع الثالث ظلت لجنة الإسكان معطلة، بالرغم من إسناد الإشراف عليها لعضو مجلس نقابة الصحفيين محمد شبانة بعد شهور من رفض جميع الأعضاء لترأسه اللجنة.

ومؤخراً، قرر المجلس الموافقة على إبرام اتفاق شراكة مع وزارة الأوقاف[4] لتنفيذ مشروع مدينة الصحفيين، وتفويض النقيب باستكمال التفاوض، واتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة لهذا الشأن، مع إسناد الإشراف على لجنة الإسكان إلى عضو مجلس النقابة محمد شبانة، إلى جانب لجنة الرعاية الاجتماعية والصحية.

الباب الرابع: الوعود الانتخابية.. لا تقدم أو جديد

خلال الربع الثالث من العام الثاني ظلت مؤشرات أغلب الوعود الانتخابية كما هي، إذ انتقل مؤشر وعد تدريب الصحفيين وتطوير المهنة إلى مؤشر تحققت نسبيا إلى جانب وعد آخر عند نفس المؤشر الخاص بزيادة بدل التدريب والتكنولوجيا، عند مؤشر "تحققت نسبيا"، فيما استمر مؤشر خمسة وعود عند تقييم "لم يتم العمل عليها"، وثلاثة وعود عند تقييم "جاري العمل عليها".

وعود تحققت نسبيا

زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا

استمر مؤشر زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا عند مؤشر تحقق نسبيا، إذ أعلن نقيب الصحفيين خلال الربع الثاني من عامه الثاني عن صرف زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا بنسبة 19% ، والتي كان قد أقرها في الربع الأول من العام الثاني للمجلس.

٤ قرارات مهمة لـ مجلس نقابة الصحفيين

تدريب الصحفيين وتطوير المهنة

انتقل مؤشر تدريب الصحفيين وتطوير المهنة من مؤشر جاري العمل عليها، إلى تحققت نسبيا، إذ استمرت اللجنة في تقديم العديد من الدورات التدريبة للصحفيين وأسرهم.

وقدمت اللجنة أكثر من 50 دورة تدريبية للصحفيين وأسرهم، خلال الفترة الماضية. ومن المنتظر أن تستكمل اللجنة دورها في تنظيم العديد من الدورات الأخرى.

وعود جاري العمل عليها

ظلت 3 وعود عند مؤشر جاري العمل عليها خلال الربع الثالث من العام الثاني لعمر مجلس نقابة الصحفيين، والوعود الأربعة التي ظلت عند هذا المؤشر هي:

- الحد من الفصل التعسفي للصحفيين

خلال الربع الثالث من عام المجلس الثاني، لم تتخذ النقابة أية إجراءات جذرية للحد من الفصل التعسفي التي تقوم بها بعض المؤسسات الصحفية. وهو ما ساهم في زيادة حالات الفصل التعسفي التي قامت بها المؤسسات الصحفية خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

- لجنة المرأة

ظلت موافقة مجلس نقابة الصحفيين على تشكيل لجنة المرأة والذي اتخذه المجلس في اجتماعه الأول من فترته القانونية في العام الماضي حبيسة الإدراج دون أيه خطوات حقيقة على أرض الواقع.

وجاء تشكيل لجنة المرأة ضمن الوعود الانتخابية خلال الانتخابات الأخيرة، حيث أدرجته الصحفية دعاء النجار عضو مجلس النقابة حاليا في برنامجها الانتخابي، واعتبرت تنفيذه بمثابة انتصار لمطالب الصحفيات.

- الإفراج عن الصحفيين المحبوسين احتياطيا

الإسهام في الإفراج عن الصحفيين المحبوسين احتياطيا كان ضمن الوعود الانتخابية التي أطلقها نقيب الصحفيين ضياء رشوان أثناء فترة الدعاية الانتخابية.

وشهدت الشهور الثلاثة الثالثة من العام الثاني لعمر المجلس تراجع شديد فيما يخص التفاوض لخروج الصحفيين المحبوسين.

وعود لم يتم العمل عليها

- الرعاية الصحية

رغم شكاوى الكثير من الصحفيين من مشروع العلاج الذي تقدمه نقابة الصحفيين، لم يطرأ أي تطورات على مشروع العلاج على الرغم من رفع قيمة الاشتراك خلال العام الأول من عمر المجلس.

- تعديلات تشريعية لإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر

ظلت لجنة التشريعات داخل النقابة معطلة، رغم الوعود الانتخابية التي تناولت ضرورة إصدار تعديلات التشريعات فيما يخص الحبس في قضايا النشر.

- مشروع سكني للصحفيين (مدينة الصحفيين)

عاد الحديث عن إنشاء مجمع سكني للصحفيين خلال الثلاثة أشهر الثالثة من العام الثاني لمجلس نقابة الصحفيين. إذ أبرم مجلس النقابة اتفاق شراكة مع وزارة الأوقاف لتنفيذ مشروع مدينة الصحفيين، وتفويض النقيب باستكمال التفاوض، واتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة لهذا الشأن، مع إسناد الإشراف على لجنة الإسكان إلى عضو مجلس النقابة محمد شبانة.

وفي تصريحات صحفية خلال فترة الدعاية الانتخابية، أكد ضياء رشوان أن مدينة الصحفيين بمدينة السادس من أكتوبر على رأس أولوياته، خاصة أن المخصص من الإسكان الاجتماعي للصحفيين لم يلق قبولا من حيث مكان وجوده وسعر الوحدة السكنية المطروحة.

- لائحة أجور عادلة للصحفيين

خلال الربع الثالث من العام الثاني لمجلس النقابة، لم يتخذ مجلس النقابة أية إجراءات تذكر فيما يخص تحسين أجور الصحفيين، على الرغم من أنه كان وعدا انتخابيا لعدد من أعضاء مجلس النقابة الذين نجحوا في انتخابات التجديد النصفي 2021.

-التصدي للكيانات الوهمية ومنتحلي الصفة

خلال الربع الثالث من العام الثاني للمجلس لم يتحرك المجلس خطوة واحدة نحو مواجهة الكيانات الوهمية ومنتحلي الصفة، على الرغم من تعهد عدد من أعضاء المجلس الذين تم انتخابهم في الدورة الانتخابية الأخيرة بالتصدي لتلك الكيانات ومنتحلي الصفة.

خاتمة وتوصيات

تدهور الوضع النقابي لنقابة الصحفيين، نظرا لحال التكلس التي أصابت المجلس خلال الثلاثة أشهر الثالثة في العام الثاني من العمر القانوني لمجلس نقابة الصحفيين، وغاب مجلس النقابة عن دوره الحقيقي وفشل في تحقيق أبسط قواعد العمل النقابي. وتسبب عدم اجتماع مجلس النقابة على مدار الثلاثة أشهر الماضية في تراكم الأزمات والملفات التي كان من المفترض أن يتدخل مجلس النقابة لحلها.

فيما ظلت أغلب اللجان خاملة دون تقديم دورها الحقيقي المنوطة به، الحال نفسه أصاب الوعود الانتخابية، التي لم تلقى اهتمام من قبل مجلس النقابة وعلى رأسهم نقيب الصحفيين.

وبناء عليه يوصي موقع "نقابة ميتر" بالآتي:

1- ضرورة عودة انضباط مجلس النقابة وانعقاد الاجتماعات بشكل دوري ومنتظم احترام للائحة الداخلية التي تنص على ضرورة اجتماع المجلس على الأقل مرة واحدة شهرياً.

2- إعادة النظر في وضع اللجان وتفعيل اللجان المعطلة، ووضع استراتيجية ومنهجية لتحسين أدائها.

3- العمل على تحقيق الوعود الانتخابية.

4- ضرورة الاشتباك بشكل جدي مع شكاوى الصحفيين والعمل على حل أزماتهم.